

أثر التدقيق الداخلي على جودة نظم المعلومات المحاسبية في العراق

احمد خالد علم عودة الحمد وزارة الداخلية / مديرية التدريب والتأهيل ايران / الجامعة العليا للدفاع الوطني

اشراف / الدكتور ميثم فرزين استاذ مساعد وعضو هيئة تدريس

The impact of internal auditing on the quality of accounting information systems in Iraq

Master's student preparation

Ahmed Khalid Alam Al-Hamd asdbablasd465@gmail.com

Ministry of Interior- Directorate of Training and Qualification
- Supreme National Defense University Iran

Dr. Maytham Farzin

Assistant Professor and Faculty Member

بسم الله الرحمن الرحيم (وَقَفُوْهُمْ ۖ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ) صدق الله العظيم [الصافات(٢٤)]

الملاعنة

يهدف هذا البحث الى دراسة الدور الحيوي الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية داخل المنظمات خصوصاً في البيئة العراقية وتبرز اهمية هذا الدور في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها المؤسسات في معالجة البيانات المالية وضمان موثوقيتها وكفاءتها. لقد تطورت نظم المعلومات المحاسبية من مجرد ادوات تسجيل محاسبي الى منظومات متكاملة لدعم اتخاذ القرار الاداري وفي هذا السياق ويظهر التدقيق الداخلي كوسيلة رقابية واستشارية تساعد على تقييم كفاءة هذه النظم وكشف نقاط الضعف وتعزيز الاجراءات التصحيحية بما يضمن تحقيق اهداف المنظمة. **الكلمات المفتاحية :** التدقيق الداخلي - نظم المعلومات المحاسبية .

Abstract

This research aims to examine the vital role internal audit plays in improving the quality of accounting information systems within organizations, particularly in the Iraqi context. This role is particularly important in light of the increasing challenges facing organizations in processing financial data and ensuring its reliability and efficiency. Accounting information systems have evolved from mere accounting recording tools to integrated systems that support managerial decision-making. In this context, internal auditing emerges as a supervisory and advisory tool that helps evaluate the efficiency of these systems, uncover weaknesses, and promote corrective action to ensure the achievement of organizational objectives. **Keywords:** Internal Audit - accounting information systems

المقدمة

تعتبر المحاسبة اهم واقدم نظام معلومات في المنظمة حيث انها احد اهم مصادر المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الادارية والمستخدمين الخارجيين للاعتماد عليها اساساً لاتخاذ القرارات الرشيدة ونتيجة لما شهدته نظام المعلومات المحاسبية من تطور هائل في السنوات الاخيرة كغيره من نظم المعلومات المختلفة فقد اصبحت المعلومات اكثراً اهمية وحيوية لادارة المنظمة. وبذلك اصبحت عملية الادارة واعداد التقارير وتقديمها لمستخدميها اكثراً تعقيداً وتتنوعاً ومن اهم هذه التطورات ذات الصلة بنظام المعلومات المحاسبية هو انتقال نظام المعلومات المحاسبية من مستوى نظام لمسك الدفاتر وتسجيل المعاملات لاعداد التقارير المالية الى نظام يمثل جزءاً اساسي من منظومة متكاملة للمعلومات داخل المنظمة وهذا وان نظام المعلومات المحاسبية لا يعمل لوحده او لذاته وإنما هو احد الانظمة الفرعية المهمة في المنظمة وقد شمل التطور في نظام المعلومات المحاسبية تناوله لحجم هائل من البيانات والمعلومات مع وجود طرق عديدة لمعالجتها وهذا بالإضافة الى السرعة الكبيرة والدقة الفائقة في اعداد

التقارير وبأقل تكلفة ممكنة. ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية من النظم المهمة لاي منظمة حيث يساعد ادارة المنظمة على اداء مهامها بكفاءة وفعالية وذلك من خلال ما يقدمه النظام من معلومات تساهم في اتخاذ القرارات الادارية المختلفة وتحقيق الرقابة على نشاط المنظمة وبالتالي فان كفاءة نظام المعلومات المحاسبية من عدمه سوف يتوقف عليه نجاح المنظمة او فشلها في تحقيق اهدافها. ولاشك ان الانتشار الكبير لاستخدامات الحاسوب في معالجة البيانات لاسيماء المالية منها في معظم المنظمات كان له الاثر الكبير والمحظوظ على الدور الذي يؤديه نظام المعلومات المحاسبية في تلك المنظمات وحتى يمكن لنظام المعلومات المحاسبية ان يكون قادرًا على المساهمة في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه ادارة المنظمة وبافي مستخدمي المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية وكان لابد من تقييم نظام المعلومات المطبق من وقت لاحر والتأكيد من قدرته على مساعدة نشاط المنظمة ومواكبة التطورات لاسيماء التكنولوجية منها والتي تحدث في بيئه الاعمال المعاصرة وكذلك ما يحدث من تغيرات مستمرة ومتلاحقة في البيئة الاقتصادية. ونظرا لدور التدقيق الداخلي واهميته في تقييم والتأكيد من صحة البيانات والمعلومات والتقديرات المالية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبية وتعزيز المصداقية والاعتمادية فيها وللتأكيد من السياسات والاجراءات المرسومة خالية من المخالفات والاخطاء وبما يكفل المحافظة على اصول المنظمات من التلاعب والاختلاس وضمان استمرارية عمل المنظمات وجاءت هذه الدراسة للوقوف على اثر التدقيق الداخلي على جودة نظام المعلومات المحاسبية لتقديم المقترنات والتوصيات المناسبة في ظل النتائج التي سيتوصل اليها الباحث .

البحث الأول منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث

ان التطور والنمو في المنظمات وكبر حجمها وتنوع المنتجات والخدمات التي تقدمها وكثرة عملياتها واحادتها المالية ادى الى ضرورة الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبية بشكل متزايد لما يقدمه هذا النظام من توفير البيانات والمعلومات بأسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة الا ان استخدام هذا النظام ادى لظهور بعض المشكلات المتعلقة بالرقابة حيث ادت هذه المشكلات الى عدم دقة البيانات والمعلومات والقواعد المالية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبية وعدم ملائمتها لحاجات صنع واتخاذ القرار وعدم الثقة فيها وذلك لان عملية معالجة البيانات و المعلومات تكون غير موثوقة وهذا ما يؤثر على جودة التدقيق الداخلي لكون وظيفة التدقيق الداخلي تستخدم كوسيلة رقابة داخلية تهدف الى قياس كفاءة وفاعلية الادارات وتلافي جميع المشكلات ومعالجتها وتحقيق اهداف المنظمة المختلفة المتضمنة تحقيق مستوى عالي من الاداء والربحية وامكانية المنافسة واستقطاب الزبائن وتحقيق التنمية المستدامة. هنا تظهر مشكلة البحث التي تواجه التدقيق الداخلي في ظهور مشكلات سوء الادارة والخلل الاداري والتجاوزات المالية على انظمة المنظمة ومواردها والتجاوزات المتعتمدة وغير القانونية مما يؤدي الى قلة الثقة بنظام المعلومات المحاسبية وما يفرزه من معلومات وامكانية تعرض المنظمات الى خطر الخسارة والافلاس والتصفية نتيجة لهذه المعلومات الخاطئة والمغلوطة وزيادة الاعباء الملقاة على عاتق التدقيق الداخلي لذا فأنه يمكن تمثيل مشكلة الدراسة الحالية بأثر السؤال التالي : هل التدقيق الداخلي اثر على جودة نظام المعلومات المحاسبية؟ تكمن المشكلة في اهميه وأثر التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية؟ ومنه يتفرع الاسئلة:

- ١- مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للتدقيق المبني جودة نظم المعلومات المحاسبية؟
- ٢- مدى تطبيق معايير التدقيق الدولي في جودة نظم المعلومات المحاسبية؟
- ٣- مدى الالتزام قسم التدقيق الداخلي في التشريعات في جودة نظم المعلومات المحاسبية؟

ثانياً : اهمية البحث

تستمد الدراسة اهميتها من خلال اهمية المتغيرات التي تتعامل معها وتتلخص هذه الاهمية من خلال المعيطيات الآتية :

- ١- تكونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الاهمية من خلال ابراز اهمية جودة التدقيق الداخلي وأثره على نظام المعلومات المحاسبية.
- ٢- يتوقع ان نتائجها ستدعم العديد من الافراد والاطراف والفئات مثل (لجان التدقيق والمدققين الداخليين والمدراء الماليين والمحاسبين) .
- ٣- يتوقع ان تخدم نتائج الدراسة بشكل كبير ادارات من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين مقومات نظام المعلومات المحاسبية وجودة التدقيق الداخلي من جهة.

- ٤-تطوير اجراءات عمل التدقيق الداخلي عن طريق ابراز الاسس الضوابط التي تحكم اداء التدقيق الداخلي وله تأثير كبير على تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل الحصول.
- ٥-مواكبة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي وانعكاسها الايجابي على تحقيق اهداف جودة النظم المعلومات المحاسبية.

ثالثا : اهداف البحث

- ١-بيان اهمية المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية وحاجة مختلف المستخدمين اليها وتحديد العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية.
- ٢-تسلیط الضوء على واقع وظيفة التدقيق الداخلي في جودة النظم المعلومات المحاسبية ودورها في حماية الاصول والموجودات.
- ٣-بيان دور واهمية التدقيق الداخلي في مراقبة اداء نظام المعلومات المحاسبي وضمان فعاليته وتحسين جودة مخرجاته.
- ٤- تحديد اثر التدقيق الداخلي على جودة المعلومة المحاسبية.

رابعا : فرضية البحث

تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ويساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية للمدقق الداخلي يقدم تقارير مالية تتميز بالدقة وحالية من التحiz التي تساعد نظام المعلومات.

المبحث الثاني التدقيق الداخلي

اولا: مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

كان التدقيق الداخلي في بداية الامر يهدف الى البحث عن الاخطاء الحسابية في الوثائق الحسابية واجراء الجرد للنقدية ومراجعة الكشوفات المال ولم يكن للمدقق حق الاطلاع الكامل على جميع الدفاتر والسجلات وتطور هذا المفهوم للتدقيق في السنوات اللاحقة اذ ظهر مفهوم اخر يتوافق مع المفاهيم.

١-ادارة المخاطر.

٢-الاجراءات الحاكمة (المؤسسة) : هي مجموعة القواعد والاساليب المتبعة التي تحول دون الفساد او حصول اي شخص على مكتسبات ليست من حقه .

٣-الدور الاستشاري للمدقق. ان التدقيق الداخلي هو مجموعة من انظمة او اوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تتشئه الادارة للقيام بخدمتها في تدقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبة والاحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الموجودات وممتلكات المؤسسة والتحقق من اتباع موظفيها للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم وقياس صلاحية تلك الخطط والاجراءات والسياسات وجمع وسائل الرقابة الامر واقتراح التحسينات التي يلزم ادخالها حتى تصل المؤسسة الى درجة الكفاءة الانتاجية القصوى في ضوء القدرات المتاحة .

ثانيا : اهمية التدقيق الداخلي تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من اهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث اشار بعض الباحثين الى ان سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي وهذه الاهمية تكمن في مدى قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على اضافة قيمة وهو ما نص عليه التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين والذي اعتبر اضافة قيمة بمثابة الهدف النهائي والاستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي. كما تتمحور اهمية التدقيق الداخلي في مساعدة الادارة في تحمل مسؤولياتها وذلك عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للمؤسسة، اهمها ما يلي :

١. الخدمات الوقائية : حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود وتحقيق الحماية الكافية للأصول المؤسسة وممتلكاتها من مختلف المخاطر المحتملة والتصورات غير القانونية وحماية السياسات الادارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.

٢. الخدمات التقويمية : وتمثل في الاساليب والاجراءات التي يستعملها المدقق الداخلي في قياس وتقدير كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية واجراءاتها وكذا التأكيد من مدى التزام منتسبي المؤسسة بالسياسات والاجراءات الموضوعة والتشريعات والقوانين السارية المفعول التي تخضع لها المؤسسة.

٣. الخدمات الانشائية(البناء) : حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقديم اقتراحات حول مختلف التحسينات الازمة على الانظمة الموضوعة داخل المؤسسة وكما انها تطمئن الادارة حول مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة لها وامكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة ومما لا شك فيه ان مختلف هذه الخدمات التي يقدمها او يساهم فيها المدقق الداخلي تتم للسبعين الرئيسيين :

أ- وجود المدقق الداخلي طوال الوقت داخل المؤسسة ومعاишته للمشاكل الداخلية فيها ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي النشاطات والاجراءات .

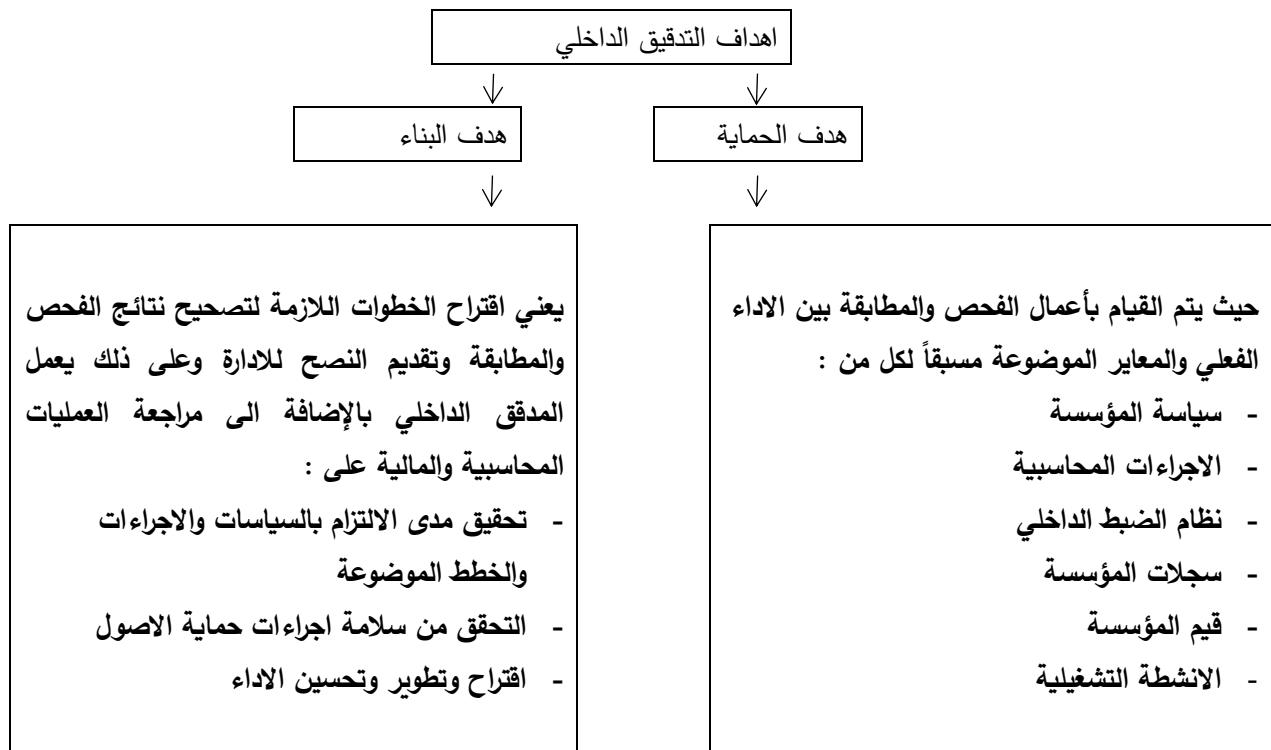
ب- عمل المدقق الداخلي يتم بصورة منتظمة على مدار السنة وبصورة شاملة لكافة العمليات.

ثالثاً : اهداف التدقيق الداخلي الهدف من التدقيق الداخلي طبقاً لما جاء في بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي الذي اصدره معهد المدققين الداخليين الامريكي هو مساعدة جميع اعضاء الادارة العليا في الابراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقديرات وملحوظات وتوصيات مرتبطة بالاشطة التي يتناولها التدقيق الداخلي .

يمكن تقسيم اهداف التدقيق كما يلي :

١. هدف الحماية : يسعى المدقق الداخلي الى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها من الغش والاخطاء والضياع والانحراف باستخدام والانحراف ملائمة وكما انه يسعى الى اظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية ويعتمد لتحقيق هذا الهدف على برنامج لتدقيق النواحي المالية والمحاسبة عن طريق التدقيق المالي وتتضمن فحص كل من النظام المحاسبى والرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها من حيث التصميم والتنفيذ واختيار السجلات المناسبة والقواعد المالية وتحقيق عناصر المركز المالي .

٢. هدف البناء والاصلاح : يتمثل هذا الهدف في وظيفة التدقيق التي تعد وظيفة رقابية علاجية وارشادية اذ يتم اقتراح الخطوات الازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصيحة للادارة من اجل اتخاذ قرارات سلمية وفعالة وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي على فحص وتدقيق وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الايجابية والسلبية و وضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة وابن يتم تحديد نقاط القوى والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترنات الى الادارة وهو ما يوضحه الشكل الآتي :



الشكل (١) : يوضح اهداف التدقيق الداخلي

رابعاً : انواع التدقيق الداخلي

يصنف التدقيق الداخلي حسب اغراضها وكما يلي :

١. **تدقيق المالي** : ويقصد به الفحص المنظم للقواعد المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والسياسات والادارية وآية متطلبات اخرى.

٢. **تدقيق الالتزام** : ويقصد به تدقيق الالتزام بالقوانين والسياسات والنظام الداخلي حيث الغرض منه معرفة مدى التزام اقسام الوحدة بالسياسات والاجراءات والادارية الرسمية المكتوبة للوحدة الاقتصادية .

٣. **تدقيق التشغيلي** : وهو تدقيق شامل للوظائف المختلفة داخل الوحدة للتأكد من كفاءة هذه الوظائف وفاعليتها وملائمتها عن طريق تحليل الهيكل التنظيمي وتقويم حجم كفاءة الاساليب الاصحى المتبعة للحكم على مقدار تحقيق اهداف الوحدة عن طريق وان هذا النوع من التدقيق الداخلي يقدم للادارة عدداً من الفوائد مثل زيادة الربحية وتخصيص الموارد بكفاءة عالية على مشاكل من بداية مراحلها.

٤. **تدقيق الاداري** : ويقصد به تدقيق النواحي الادارية للمشروع للتأكد من ان الادارة تسير بالمنظمة نحو تحقيق اقصى عائد بأقل تكلفة ممكنة والبعض يطلق عليه تدقيق الكفاءة الادارية اذ يركز هذا النوع من التدقيق في مدى كفاءة الادارة في استخدام المواد البشرية والاقتصادية وغيرها من المواد المتاحة للمشروع .

خامساً : وظائف التدقيق الداخلي

بالرجوع الى التعريف الصادر عن معهد المدققين الداخلين والذي بني عليه الاطار الجديد للتدقيق الداخلي يتضح ان خدمات التدقيق الداخلي تشمل الآتي :

١. **خدمات التأكيد** : والتي تهتم بالتقدير الموضوعي للادلة من اجل تقديم اري مستقل او استنتاجات تخص العملية او النظم او غيرها من الموضوعات الطبيعية ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي .

٢. **خدمات استشارية** : التي هي بطبيعتها توجيهات وتتغذى بناءً على الطلب الخاص لعميل المهمة حيث ان طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع العميل وعند اداء الخدمات الاستشارية يجب على المدقق الداخلي ان يحافظ على الموضوعية ولا يفترض ان المسؤوليات الادارية قد تم القيام بها بالكامل. يمكن تقسيم وظائف التدقيق الى :

١. **وظيفة الفحص** : يعني الفحص تدقيق الاحداث والواقع الماضية للتحقق من الآتي :

أ - **دقة تطبيق الرقابة المحاسبية** : ومدى امكانية الاعتماد على البيانات المالية وان اصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها وانها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والاهمال.

ب- **اختبار نظام الرقابة الداخلية** : خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ وظيفة التفتيذ ووظيفة التسجيل في الدفاتر.

ج- **تقييم الضبط الداخلي** : من حيث تقسيم الاعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله مما يؤدي الى عدم تكرار الاعمال .

٢. **وظيفة التقييم** : تعد وظيفة التقييم امتداد لتدقيق الاحداث المالية لذا فان مفهوم التقييم يتضمن التأكيد من ان كل جزء من نشاط المؤسسة موضع مراقبة.

لذلك فان تحقيق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية وبناءً على ذلك فان المدقق الداخلي يعد في هذه الحالة مثلاً عن الادارة العامة وليس مثلاً للادارة المالية وذلك لانه يقيم مدى تقارب اهداف الانظمة الفرعية مع الاهداف التي وضعتها الادارة العليا لها ومدى تماشي النظم مع ما تتطلبه الادارة.

الثالث نظم المعلومات المداسية

اولاً : **تعريف المعلومات محاسبية** قبل التطرق الى تعريف المعلومات المحاسبية وجب علينا التطرق الى الفرق بين البيانات والمعلومات يعبر مصطلح (البيانات) عن حقائق مجردة ليست ذات معنى او دلالة في ذاتها بمعنى انها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء الى معرفة مستخدميها وتستخدم البيانات بصورة معينة او يتم وضعها في سياق او ترتيب معين وهو ما يسمى بعمليات تشغيل البيانات للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة

لمتحذى القرارات تسمى (المعلومات) اذن يعبر مصطلح (المعلومات) عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة ادت الى الحصول على نتائج ذات معنى مفيدة لمستخدميها فمثلا الرقم الممثل للإيراد من المبيعات يعتبر (بيان) يعبر عن حقيقة وقوع عمليات البيع خلال الفترة الحالية وهذا البيان بمفرده لا يعتبر مفيد لمتحذ القرارات اذا تم مقارنته برقم مبيعات الفترة السابقة يعطي (معلومة) مفيدة تشير الى اتجاه المبيعات بالزيادة او النقص عن الفترة السابقة وايضا مقابلة الإيرادات من المبيعات مع مصروفات نفس الفترة يعطي (معلومة) مفيدة خاصة بنتيجة نشاط الفترة من ربح او خسارة. فالمعلومات اذن هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدميها مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

تعريف المعلومات المحاسبية ينطبق على مفهوم المعلومات المحاسبية ما ينطبق على باقي المعلومات الأخرى وغير ان كل معلومة لها خصوصياتها من حيث النظام والآلية التي انتجتها وعليه فالمعلومات المحاسبية تعرف على النحو التالي: المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي وكما ان المعلومات تمثل لغة واداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه ان يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات ان تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات .

وفي تعريف اخر تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها واعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.

ثانيا : **خصائص المعلومة المحاسبية** تعددت الدارسات المرتبطة والمهمة بتحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات او منظمات عالمية او مهنية رسمية او غير رسمية والتي تسعى الى محاولة اعادة الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات من داخل او خارج الوحدة الاقتصادية في التقارير والقوائم المفصح عنها من قبل ادارة الوحدة وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير وتتنفس م هذه الخصائص الى خصائص اساسية واخرى ثانوية.

الخصائص الأساسية

١- **الملائمة** : تعني ان تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار ولذلك من الواجب ان تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة اذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها. تعتبر المعلومات ملائمة اذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة احدى البذائل التي يتعلق بها القرار شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة. مما سبق يمكن استنتاج ان درجة ملائمة المعلومات المحاسبية تقيس بمدى تأثيرها على صانع القرار ومساعدته الملائمة هي على نوعين: **النوع الاول - الملائمة العامة (المطلقة)** : تتمثل في الملائمة والتي تتحقق عندما تكون المعلومات ملائمة مع احتياجات احد مستخدميها دون آخرين **النوع الثاني - الملائمة الخاصة (النسبية)**: تتمثل في تلك الملائمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات ملائمة مع احتياجات اكبر عدد من مستخدميها وتحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط ان تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ- القدرة على التنبؤ بالمستقبل: يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان يكون لها قدرة على التنبؤ بالاحداث اي القدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل الى تنبؤات صادقة نوعا ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل او ان تؤدي هذه المعلومة الى تعزيز او تصحيح توقعاته الحالية وتخفيض او تقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد.

ب- التغذية العكسية: ان المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الاعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد او تصحيح التوقعات الاولية وهذه المعلومات يمكن ان تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي الى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالاعمال المماثلة المستقبلية وبالتالي فبدون معرفة عن الماضي فان اساس التنبؤ يكون غير مكتمل.

ج- التوقيت: يقصد به ان يتم الحصول على المعلومات في وقت مناسب مع وقت الحاجة اليها والا فقدت الفائدة المرجوة منها.

د- **التقييم:** وهو ان تكون المعلومات قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول على تلك المعلومات.

ه- **القابلية للفهم والاستيعاب:** يقصد بها ان يكون بمكان مستخدم ا لمعلومات المحاسبية فهمها واستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها وتتوقف امكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية وكما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية اخرى.

٢- **الموثوقية** (امكانية الاعتماد على المعلومات) تكون المعلومات موثوقة بها عندما يجد المستفيد منها انها تعكس الاحاديث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق موضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية التي تتناولها فيما يلي:

أ- **المصداقية:** يقصد بها تواافق المعلومات المحاسبية مع الاحاديث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل امانة وصدق.

ب- **الموضوعية:** يقصد بها اعداد المعلومات المحاسبية بعيدا عن كل تحيز.

ج- **القابلية للتحقق:** يقصد بها امكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهات اخرى بشرط ان تكون هذه الاخيرة مستقلة ومستخدمة لقياس الطرق والاساليب المستخدمة عند اعدادها.

د- **الشمول:** بمعنى ان تكون المعلومات المحاسبية كاملة وان تشمل كل الاحاديث الاقتصادية دون اي حذف حتى لا تصبح مضللة.

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

١- **الثبات (الاتساق) :** يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة الى اخرى دون ان يكون ذلك قاعدة مطلقة، اذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه ان يؤدي الى الحصول على معلومات ذات جودة احسن اضافة الى وجوب الافصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة.

٢- **القابلية للمقارنة :** يقصد بها امكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى ان يكون بالامكان اجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن اجراؤها بين معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة. والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير اوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصيل الى اخذ فكرة عن مسائل معينة

ثالثا : **أهمية المعلومة المحاسبية** نشأت الحاجة الى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكيد الملزمة للنشاط الاقتصادي وبذلك فان الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولاسيما متizzie القرارات. ومن هنا تتضح لنا اهمية المعلومات في اتخاذ القرارات حيث ان متizzie القرارات اذ اراد حل مشكلة معينة فانه يلجا الى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكيد منها او في حالة عدم التأكيد من المعلومات وعليه فان اهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة اليها لانها تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الاهداف المرجوة وكما أنها تمكن المدراء ومتizzie القرارات من اداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق . لم يعد هناك اي شك في ان المعلومات اصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لاي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها او حجمها او ملكيتها، فالمعلومات هي احد الموارد الهامة في المؤسسة ولقد اصبحت المعلومات بالنسبة لمؤسسات الاعمال المعاصرة والتاجحة بمثابة القاعدة الاساسية التي تعتمد عليها للممارسة اعمالها في ظل بيئه الاعمال المتغيرة والمعقدة والتي تحيط بالمؤسسة حاليا وستقبلا وستقبلها وتتمثل المعلومات الاساس المنطقي لعملية اتخاذ القرار .

رابعا : **مستخدمو المعلومة المحاسبية** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وهذا الامر مرتبط بتنوع الاطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة او غير مباشرة ومختلف هذه الاطراف تستخدم المعلومات المحاسبية لاغراض مختلفة لكنها تشتراك في غرض واحد الا وهو استغلالها في عملية صنع القرارات . ويقسم مستخدمو المعلومات المحاسبية على النحو التالي :

١. **ادارة المؤسسة بمختلف مستوياتها:** ان الطرف الاول الذي تهمه المعلومات المحاسبية للمؤسسة ويستفيد منها كثيرا يتمثل في ادارتها(المسيرين) حيث تستخدمها لتقدير اداء المؤسسة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها وباختصار لأجل صنع القرارات الازمة.

٢. المستثمرون (المهتمون) الحاليون والمحتملون : بالنسبة للمستثمرين الحاليين (المهتمون) الذين هم ملاك المؤسسة وبالتالي هم اصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية، للتعرف على مستوى اداء المؤسسة بصفة دورية، وينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي لرأس المال (المهتمين) من طرف المديرين واتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذلك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في المؤسسة من عدمه.

اما بالنسبة للمستثمرين المحتملين فان اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة بشراء اسهامها من عدمه.

٣. الدائنوون الحاليون والمحتملون : تكهنهم المعلومات المحاسبية من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي على ضوئها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة بالنسبة للدائنوين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الاجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الاجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة اصل القرض وفي انتظام سداد الفوائد السنوية ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة .

البحث الرابع أثر التدقيق الداخلي على جودة نظم المعلومات المداسية

تعريف جودة نظم المعلومات المحاسبية بعد ان تطرقنا في المبحثين السابقين الى نظام المعلومات المحاسبية باعتباره منتج المعلومات المحاسبية والى مفاهيم عامة حول هذه الاخرية نحاول في هذا المبحث التطرق بشيء من التفصيل الى مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، واخيرا دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي و جودة هذه المعلومات .

اولا : مفهوم جودة المعلومة المحاسبية يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب وذلك نظرا لاختلاف الاهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية وايضا نظرا لتنوع مقاييس الجودة وبالتالي تحديد مفهوم دقيق لها ويمكن تعريفها كما يلي **التعريف الاول** : الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية وما تتحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها **التعريف الثاني** : تعد جودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقدير مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبى من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه وكما ان جودة المعلومة المحاسبية تكمن في قدرتها على اضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفظهم على اتخاذ القرارات التي تحقق اهداف تلك الجهات وتختبر من احتمالات عدم التأكيد المصاحبة ل تلك القرارات **التعريف الثالث** : جودة المعلومة المحاسبية تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب ان تتصف بها المعلومة المحاسبية وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم بالإضافة الى ان هذه الخصائص يجب ان تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة . **التعريف الرابع** : جودة المعلومات المحاسبية ان تتمثل في الخصائص التي تتصف بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقدير نوعية المعلومات المحاسبية ويعود تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسؤولين عند اعداد التقارير المالية من جهة وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة اخرى . كما تتحدد جودة المعلومات بمدى فائدتها لكل من المسؤولين عن وضع المعايير واعداد القوائم المالية التي تكون خالية من التحريف والتضليل ومعدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية وبمدى قدرتها على تحفيز مستخدمي المعلومات بجعلهم اكثر كفاءة في اتخاذ قرارات فعالة تؤدي الى تحقيق اهداف المؤسسة.

ثانيا : العوامل المؤثرة في جودة نظم المعلومات المحاسبية هناك من العوامل التي ما من شأنه ان تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وهذه العوامل تقسم الى ثلاثة انواع عوامل تتعلق ببيئة العمل او النشاط المحاسبى وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها اضافة الى تقارير المراجعة الخارجية.

العوامل المتعلقة ببيئة المحاسبة : ان النظم المحاسبية تعمل في ضل تلك البيئات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن فأنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وان البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وان تلك البيئة تتكون من انشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الانشطة

الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية الى (اقتصادية، اجتماعية، قانونية و سياسية) كما يلي:

١. العوامل الاقتصادية : تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية في تحسين المعلومات المتوفرة للمستثمرين وللمستخدمين التي يتحملها مستخدمو المعلومات في سبيل الحصول على هذه الاخيرة وكما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية باهمية كبيرة حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متizzie القرارات الاقتصادية بينما في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولعرض احكام المراقبة المركزية ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد التضخم ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة.

٢. العوامل الاجتماعية : تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في المالي والوقت ..

فالتجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية واما قيمة الوقت فنجد ان الدولة التي تعطي قيمة اعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعال البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت اهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط. وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية احدث مراحل التطوير المحاسبى والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على اسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطابق نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبى بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية او العائد الاجتماعي.

٣. العوامل القانونية : تتمثل العوامل القانونية اساسا في مجموعة الانظمة والقواعد القانونية التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والاشراف على ممارساتها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الادارة مما ادى خضوعها الى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف اضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات ويمكن القول ان القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب اعدادها وتقديمها هي احد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات فالماراسة المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها او تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الاخرى. ولا شك ان تلك التشريعات القانونية قد زادت من امكانية مقارنة ومنافعة تلك المعلومات المحاسبية ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات والمعايير والالتزام الدقيق بها امرا مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.

٤. العوامل السياسية : العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهيكل والعمليات المحاسبية لانها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الارضيات السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في انتاج وتوزيع المعلومات وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير امكاناتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على اي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

ان وضع وانشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الاولى نتاجا لتصرف سياسي والذى انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير والتأكد على ضرورة ايجاد هيئة اتحادية لوضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة للأطراف المستفيدة منها دون تحيز .

وقد تنظر الجهات الحكومية الى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الاهداف القومية او مع الاهداف المعنية لها هذا الجهات وهذا سبب السبب التدخل السياسات والاجراءات المحاسبية كما ان اعداد السياسة المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة باعداد الاحصائيات الاقتصادية وهو بالدرجة الاولى عملا فنيا ويجب التركيز اولا على الحصول على دقة العرض والافصاح عن المعلومات الملائمة و يجب ان تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب المعلوماتية من اهم الوسائل المستعملة والمساعدة على انتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة انتاجها وباقل تكلفة وفي وقت قصير ولهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الاجهزه من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية، وعلى العموم ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية :

١. التصوير والتمثيل : وهو ما يقصد به تلائم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وان يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

٢. التأكيد : يفترض ان تعكس الارقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع حيث ينبغي ان يؤدي اعداد اخر لنفس النتيجة من اجل الحصول على المعلومة باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائتها فأنه تكون الاجابة عن تسؤال ما بسرعة بعد صياغته وتبين آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول اليها عند الحاجة والطلب عليها.

٣. التحديد : المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل اكثرب حيث يكون القياس الرقعي مثلا يحمل الكثير من الاجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للغفات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل الى عدم الفهم او رفع احتمال الخطأ فهذا يحتم ان يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

٤. كمال المعلومة وتمامها : الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

٥. الملائمة : تهدف المعلومات لاتخاذ القرار او القيام بنشاط ما وتعتبر (الملائمة للمعلومة) المفصح عنها عنصراً اساسياً ومعياراً في المحاسبة وتعوق المعلومات على اساس منفعتها وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها او النتائج المنتظر الحصول عليها ويقترب مفهوم الملائمة اساساً بالمصداقية او الصورة الواافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

تقارير المراجعة الخارجية : يجدر بنا التذكير على ان المعلومات المحاسبية والمالية كانت وما تزال غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسستنا مما ينقل كاهل متذخلي القرارات في مختلف المستويات كما تصعب مهمة مصلحة الضرائب عند فحصها ل تلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها، بالإضافة الى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على بياناتها كما يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية ان المعلومات المحاسبية قد اصبحت الاساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية ونتيجة لذلك اصبحت الحاجة الى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات امراً ضرورياً ولذلك فان عملية مراجعة الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات اهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل اليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي. حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقاييساً لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بتقة اكثرب حيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد ان العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج اعمالها وبالتالي فأن رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره يمثل مقاييس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثلها للصورة الحقيقة للمؤسسة على ان يكون كل ذلك معداً وفقاً للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولاً عاماً والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بانها لا تتضمن اخطاء مادية او تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن اعمال المؤسسة اضافة الى تتمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات اعداد التقارير وبيانات المالية .

ثالثاً: **تقييم جودة المعلومات المحاسبية ومعاييرها** تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى امكانية استعمالها في الوقت الحالي او توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتتخذة بناءً على تلك المعلومات وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة / العائد) الا ان تقدير تكلفة المعلومات يمكن ان يتم بدقة لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظراً لعدد الاستعمالات وامكانيات اعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات ان المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك عوامل تحدد درجة جودة المعلومات المحاسبية للمستخدم او لمتخذ القرار وهي:

١. المنفعة : هي استخدام المعلومة من اجل منفعة معينة وتكون المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها، كما يمكن التمييز بين عدة اشكال للمنفعة:

أ- منفعة شكلية : تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.

ب- منفعة زمنية : الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.

ج- منفعة مكانية : سهولة الحصول عليها.

د- منفعة التقييم(تصحية) : اهميتها في تقييم القرارات المتتخذة .

٢. الدقة : ان المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل او الحاضر او الماضي.

٣. التنبؤ : كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت اكثرب جودة لان من بين اهم اهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقة عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل .

٤. الفعالية : هي العلاقة بين الاهداف والنتائج اي مدى تحقيق المعلومة الاهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

٥. الكفاءة : هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج اي ان تكون المعلومة باقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها وان قيمة المعلومات تمثل قيمة التغيير في القرار واستعمالها في اختيار البديل ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار وبالتالي فانه اذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة الى تغيير القرار المتخد سابقا فان قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر.

معايير جودة المعلومات المحاسبية تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تتمتع بهذه المعلومات من مصداقية وما تتحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعود في ضل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها وتمثل هذه المعايير :

١. معايير قانونية: تسعى العديد من الهيئات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال من تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه الهيئات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جانب الاداء في المؤسسة بما يتواافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالاصلاح الكافي عن ادائها .

٢. معايير رقابية : ينظر الى عنصر الرقابة بان احد مكونات العملية الادارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين ويتوقف هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة واجهة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والاطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الرقابة بواسطة اجهزة رقابية للتأكد من ان سياساتها واجراءاتها تنفذ بفاعلية وان بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة ، وتقدير المخاطر وتحليل العمليات وتقدير الاداء الاداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة. تستنتج ان المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقدير مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول الى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية وهذا ما ينطبق على المراجعة باعتبارها اداة من ادوات الرقابة مما يعكس اثره على تدعيم الدور الايجابي للرقابة .

٣. معايير مهنية : تهتم الهيئات وال المجالس المهنية المحاسبية باعداد معايير محاسبية والمراجعة لضوابط اداء العملية المحاسبية مما يبرز معه مفهوم مسألة الادارة من قبول المالك للاطمئنان على استثمارتهم والتي ادت بدورها الى ظهور الحاجة لاعداد تقارير مالية تتمنى بالنزاهة والامانة. مما سبق يتبيّن ان تطبيق مفهوم المسألة يتافق مع متطلبات المراجعة وزيادة ثقة الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وان النزاهة والامانة لا تتحقق الا بتوفّر الخصيّتين في كل من معيدي ومراجعي المعلومة المحاسبية عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين المالك والادارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

٤. معايير فنية : ان توفير معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما يعكس دوره على جودة القوائم المالية، ويزود ثقة المساهمين والمستثمرين واصحاب المصالح بالمؤسسة ويعود الى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجّهت مجالس معايير المحاسبة وعلى راسها مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي نحو اصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات وعليه تتضح ان وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له اثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية من خلال وضع هيئات لتتنظيم العملية الادارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين.

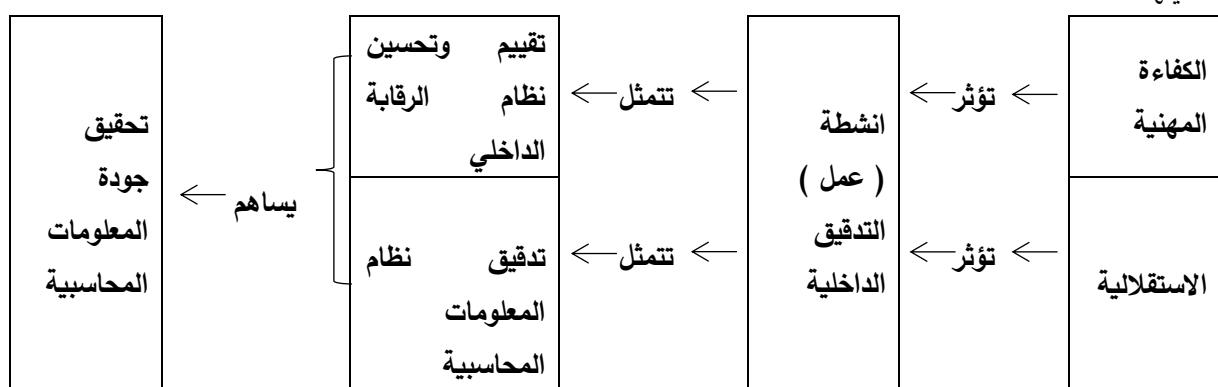
رابعاً : دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية

يعتبر التدقيق الداخلي اداة من ادوات الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ومن بين الاهداف التي يسعى التدقيق الداخلي لتحقيقها هي التأكيد من صحة وسلامة وملاءمة المعلومات المالية والمحاسبية ومدى امكانية الاعتماد عليها وبالتالي المساهمة في تحسين جودة ونوعية هذه المعلومات اذ يعد التدقيق الداخلي من بين العوامل المؤثرة على نوعية المعلومة المحاسبية. ويساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال الدور الذي يقوم به في تقييم ومراجعة مختلف العمليات والانظمة داخل المؤسسة، وخاصة نظام المعلومات المحاسبية الذي يقوم بانتاج المعلومات المحاسبية والتي تمثل مخرجاته فمن خلال اجراءات التدقيق والفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي على عناصر وتكوينات نظام المعلومات المحاسبية من تدقيق وفحص مدخلاته ومراقبة عملية المعالجة عليها وفحص مخرجاته بهدف الاطمئنان من سلامتها وجودتها لتكون اساسا لاعداد مختلف التقارير والقوائم المالية التي تعكس اداء ووضعية المؤسسة ومركزها المالي وبالتالي المساعدة في ترشيد القرارات.

دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية يقصد بتدقيق نظام المعلومات المحاسبية او تدقيق نظم معالجة البيانات عملية جمع وتقدير الادلة لتحديد ما اذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية اصول المؤسسة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق اهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفاءة . وتكون اهمية تدقيق نظام المعلومات فيما يلي :

١. الاطمئنان على سلامة ودقة البيانات الداخلية والمعلومات الخارجية.
٢. التأكيد من سلامة نظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات.
٣. الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
٤. المحافظة على الموجودات بطريقة سلية والاطمئنان من كفاءة تشغيلها.
٥. تقييم مدى فعالية نظم الضبط الداخلي.
٦. التأكيد من مدى سلامة وفعالية الخطط وبيان مدى الالتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق اهداف المؤسسة.

تهدف هذه الدراسة الى توضيح التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث يعتبر وجود التدقيق الداخلي الفعال بالمؤسسة من شأنه ان يعزز من تحقيق الجودة على مستوى المعلومات المحاسبية وذلك من خلال عرض الاطار النظري لكل من التدقيق الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية وابراز العلاقة بينهما لتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبيان وجه لعينة من المؤسسة والقيام بتحليل اراء واجابات المستجوبين باستخدام اختبارات ومعالجات احصائية مناسبة بهدف الوصول الى نتائج تدعم موضوع البحث، وتوصلنا في دراستنا الى مجموعة من النتائج اهمها التدقيق الداخلي له دور هام في اطفاء الخصائص النوعية على المعلومات المحاسبية لتناسب مع كافة مستخدميها فبالتالي فهو يساهم في تحسين جودتها وضمان مصداقيتها.



الشكل (٢) : ملخص لدور التدقيق الداخلي في تحسين جودة نظم المعلومات المحاسبية
الذاتية

من خلال درستنا لموضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وتحقيقا لأهداف البحث لقد حاولنا من خلال تطبيقنا الى مختلف الجوانب ذات الصلة بموضوع ابراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في النظري للدراسة اين تناولنا في المبحث الثاني منه وظيفة التدقيق الداخلي من خلال عرضنا الاطار النظري لها وذلك التحسين من جودة ونوعية المعلومات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية حيث كانت البداية بالتطرق الى الجانب بتعريف التدقيق الداخلي وبيان اهميته واهدافه داخل المؤسسة بينما تم التطرق في المبحث الثالث الى المعلومات .

المحاسبية كانت لنظام المعلومات المحاسبية واهم مستخدميها والخصائص النوعية التي تضفي عليها الجودة بالإضافة الى التعرف على اهم العوامل المؤثرة على جودتها ولقد قمنا بدراسة اثر التدقيق الداخلي كأحد اهم العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية ومساهمته في ضم ان الخصائص النوعية لها من خلال الدور الذي يلعبه في الرقابة على عناصر وتكوينات نظام المعلومات المحاسبى المنتج للمعلومات المحاسبية وتقديم فعاليته.

اولاً : الاستنتاجات

١. تم ممارسة مهام التدقيق الداخلي وفق خطوات ومراحل متكاملة حددتها المعايير المهنية للتدقيق الداخلي تبدأ مرحلة التخطيط للمهمة وصولا الى مرحلة التنفيذ والعمل الميداني وتنتهي باعداد تقرير التدقيق ومتتابعة تتنفيذ التوصيات والاقتراحات المتضمنة فيه.
٢. يتوقف نجاح عملية التدقيق الداخلي على مدى التزام وتقيد المدقق الداخلي بالمبادئ والمعايير المهنية المتعارف عليها.

٣. يشمل نشاط التدقيق الداخلي كلا من التدقيق المالي وتدقيق الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين المعمول بها وتدقيق العمليات التشغيلية وتدقيق الأداء وتدقيق نظم المعلومات للتأكد من فعاليتها بالإضافة إلى التدقيق البيئي.

٤. تعد المعلومات المحاسبية بمختلف أنواعها أدلة هامة للتعبير عن الكم الهائل من العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتعتبر الوسيلة الأساسية لقياس نتائج الأعمال.

٥. المعلومات المحاسبية أهمية بالغة حيث يتعدد ويختلف مستخدموها كل حسب حاجاتهم ومصالحهم فهناك مستخدمون من داخل المؤسسة والذين يتمثلون في الادارة والعاملين ومستخدمون من خارج المؤسسة كالموردين والجهات الحكومية وغيرهم.

٦. يعكس مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية والتي تضفي عليها نوعاً من المصداقية وتجعلها ذات فائدة ومنفعة لمستخدميها، حيث تمثل الخصائص الرئيسية في خاصيتي الملاءمة والموثوقية أما الخصائص الثانوية فتشمل خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة.

٧. يساهم التدقيق الداخلي بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة وذلك عن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً : التوصيات

١. اعطاء اهتمام أكبر لوظيفة التدقيق الداخلي على مستوى الفروع ومؤسسات.

٢. التأكيد على ضرورة الالتزام بالإجراءات والسياسات الداخلية مثلاً مصرف والبنك وضرورة احترام القوانين والأنظمة المعمول بها وخاصة فيما يخص اجراءات التسديد تسجيل العمليات ، والفصل بين المهام.

٣. ضرورة التحديث والتطوير المستمر لنظم المعلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة بالمؤسسات والمتابعة المستمرة لها، وفرض الرقابة عليها لتحسين فعاليتها وضمان جودة مخرجاتها .

٤. الحرص الدائم على استقلالية المدقق الداخلي والتأكد من عدم وجود أي علاقات أو ضغوطات أو تأثيرات جانبية من شأنها ان تؤثر على استقلالية المدقق الداخلي وعلى ادائه لمهامه بشفافية وموضوعية ضرورة تطبيق وتنفيذ توصيات واقتراحات المدقق الداخلي والعمل بها.

٥. استخدام التقارير الدورية كأداة رقابية مستمرة على كل مديرية او قسم محل التدقيق .

المصادر

١- احمد حلمي جمعة (٢٠٠١) التدقيق الداخلي والحكومي .

٢- احمد حسين علي حسين (٢٠٠٦) نظم المعلومات المحاسبية : الاطار الفكري والنظم التطبيقية.

٣- امين محمد عيادي (٢٠٠٨) مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة .

٤- امين السيد لطفي (٢٠٠٧) دارسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد .

٥- ادريس ثابت عبد الرحمن. (٢٠٠٧) نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة .

٦- الحسبان (٢٠٠٧) مدى مواكبة المدققين الداخليين لمتطلبات تكنولوجيا معلومات انظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الاردنية.

٧- النقيب كمال عبد العزي ز (٢٠٠٤) مقدمة في نظرية محاسبة.

٨- ايناس شيخ سلمان (٢٠١٠) دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكيد .

٩- خالد ايمين عبد (٢٠١٢) الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الاردنية .

١٠- خلف عبد الله (٢٠١٤) دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة .

١١- فاتح سردوك (٢٠٠٤) دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية .

١٢- قاسم محسن ابراهيم الحبيطي و زيا هشام يحيى السقا. (٢٠٠٣) نظام المعلومات المحاسبية.

١٣- سماح عمرون و جوهر زيان (٢٠١٨) دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية جامعة المسيل .

- ١٤- ضيف ايمان (٢٠٢٠) اهمية التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية في البنك دراسة حالة بنوك يسكرة.
- ١٥- كمال خليفة ابو زيد ٢٠٠٥ النظرية المحاسبية .
- ١٦- علي حسين (٢٠٠٦) نظم المعلومات المحاسبية- الاطار الفكري والنظم التطبيقية .
- ١٧- علي حسين الدوخي (بلا تاريخ) حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية .
- ١٨- عطية هشام احمد (٢٠٠٠) نظام المعلومات المحاسبى- مصر- الدار الجامعية.
- ١٩- عائشة طاسيني (٢٠٠٥) التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التمايز المعلوماتي .
- ٢٠- ماجد اسماعيل ابو حمام (٢٠٠٩) اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الاصحاح المحاسبى وجودة.
- ٢١- محمد الخطيب نمر وفؤاد صديقي (٢٠٠١) مدى انعكاس الاصلاح المحاسبى على جودة المعلومات .
- ٢٢- محمد بوتين (٢٠٠٨) المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق .
- ٢٣- محمد فلاق (٢٠١٠) التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية .
- ٢٤- محمد علي المجهلي (٢٠٠٩) خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار.
- ٢٥- محمود ابراهيم عبد السلام تركي (١٩٩٣) تحليل التقارير المالية.
- ٢٦- ناظم شعلان (٢٠١٩) ص (١٧٢.١٧١) التدقيق المحاسبى وفقاً للمعايير الدولية .
- ٢٧- نوال لعشوري دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .
- ٢٨- يوسف محمود جربوع (٢٠٠٢) مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً للمعايير المراجعة الدولية.
- ٢٩- محمد حسين الزعبي / دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٢، ص ٣٥.
- ٣٠- محمد الخطيب ومحمد سعادة / دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٢، ص ٥٢.
- ٣١- فؤاد عبد العظيم هيكل / دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤١.
- ٣٢- عبد الحسين العاني / دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٦٨.
- ٣٣- عبد الكريم عبد الله / دار الفكر، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٧.
- ٣٤- غازي عبد الله حسين / دار اليازوري العلمية، الاردن، ٢٠٠٦، ص ٤٩.
- ٣٥- محمد صبرى عليان / دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٦، ص ٦٣.
- ٣٦- عبد الله احمد / دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥٨.
- ٣٧- صباح حسن حميد / مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٧.

المصادر الانجليزية

- 1-Alzoubi, E. S. S. (2011). The effectiveness of the internal audit function: Evidence from Jordan. *Journal of Accounting and Finance*, 11(1), 150–158.
- 2-Badara, M. S., & Saidin , S. Z. (2013). Impact of the effective internal control system on the internal audit effectiveness at local government level. *Journal of Social and Development Sciences*, 4(1), 16–23.
- 3-Nicolaou, A. I. (2000). A contingency model of perceived effectiveness in accounting information systems: Organizational coordination and control effects. *International Journal of Accounting Information Systems*, 1(2), 91–105.
- 4-Arena, M., & Azzone, G. (2009). Identifying organizational drivers of internal audit effectiveness. *International Journal of Auditing*, 13(1), 43–60.
- 5-Hunton, J. E., Bryant, S. M., & Bagranoff, N. A. (2004). Core concepts of accounting information systems. John Wiley & Sons